



رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم طيا رسالة السيد محمد سعيد
الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بشأن مسألة
تحديد الجرف القاري في الخليج العربي.
سأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير.

(توقيع) سعيد حميد حسن
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

اطلعنا على تصريحات صحفية، نُقلت عن مسؤولين في الحكومتين الإيرانية والكويتية، تُفيد بنية إيران والكويت التوصل إلى تفاهم لتحديد الجرف القاري بين البلدين.

وعلى الرغم من أن حكومة جمهورية العراق لم تطلع بشكل رسمي على ما تم الاتفاق عليه بين البلدين، إلا أن كون العراق إحدى الدول المطلة على الخليج، وما يمكن أن ينجم عن الاتفاق من تأثيرات على حقوقه، فقد أصدر بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بياناً أشار فيه إلى المسائل الآتية:

١ - إن أي تحديد للجرف القاري في هذه المنطقة يجب أن يتم عن طريق اتفاق بين كافة الدول التي تملك حقوقاً سيادية على الجرف القاري لاستكشاف واستغلال موارده الطبيعية، ومنها العراق، من أجل التوصل إلى حل منصف استناداً إلى المادة (٨٣) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

٢ - في الوقت الذي يؤكد العراق رفضه القاطع لأي اتفاق يمس حقوقه المشروعة على الجرف القاري العراقي، فإنه يرى أن استقرار المنطقة وأمنها ورفاهية شعوبها لن يتم إلا في إطار الالتزام بالقانون الدولي واحترام أحكامه وتعاون دول المنطقة كافة لتحقيق هذا الهدف.

وفي ضوء أهمية هذا الموضوع، واستناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة وإلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ فإننا نأمل، يا صاحب السيادة، أن تقوموا بلفت انتباه البلدين إلى ذلك، واعتبار هذه الرسالة وثيقة رسمية لتوزيعها على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف

وزير خارجية جمهورية العراق